جامعة
المنصورة
كلية الآداب

—

الأبعاد الديموغرافية لمشكلة البطالة في اليمن

إعداد

الدكتور / محمد علي عثمان أسعد المخلافي

أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا

كلية التربية - جامعة عمران

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الثاني و الخمسون - يناير ٢٠١٣

الأبعاد الديموغرافية لمشكلة البطالة في اليمن

الدكتور/ محمد علي عثمان أسعد المخلافي

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأبعاد الديموغرافية لمشكلة البطالة في اليمن، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: تناول الأول مفهوم البطالة وتطورها، واهتم الثاني بعلاقة البطالة بالخصائص السكانية والديموغرافية، أما الثالث فيوضح أسباب البطالة وآثارها، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها: ارتفاع نسبة البطالة في اليمن وخاصةً بين الشباب، وارتفاعها بين الإناث قياساً بالذكور، وفي الحضر قياساً بالريف، وبين المتعلمين قياساً بالأميين، وبين العزاب قياساً بالمتزوجين، وجاءت محافظتا تعز والمهرة في المرتبتين الأولى والأخيرة إذ بلغت نسبتهما (١٤.١%) و(٠.٤%) من إجمالي المتعطلين في اليمن على التوالي.

المقدمة:

يعد موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، إذ أن مشكلة البطالة تعد واحدة من أكثر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بل أنها من أشدها خطراً على الأمة وكيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني، وذلك لآثارها السلبية، ولشدة خطورتها توصف على أنها تشكل قنبلة موقوتة قد تنفجر في حال لم تقم الدول بخطوات متسارعة لإصلاح اقتصادي جذري.

ولا شك في أن اليمن تعد واحدة من أكثر الدول النامية التي تعاني من شدة هذه المشكلة الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السكاني الذي ينتج عنه تزايداً مستمراً في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه وفي الوقت نفسه لا تتوفر لهم فرص

العمل، كما لا توجد ضمانات اجتماعية تكفل للمتعطلين عن العمل تعويضات مادية مؤقتة لحين حصولهم على فرصة عمل، إضافةً إلى ذلك فإن فقر سكان اليمن يزيد من خطورة آثار هذه المشكلة على المجتمع اليمني.

ولاشك في أن مشكلة بهذا الحجم وبهذا الانتشار لابد وأن تلقى الاهتمام والدراسة، وبناءً على ذلك جاء اختيار هذا الموضوع كمشاركة من الباحث للكشف على أبعاد هذه المشكلة وأسبابها وآثارها، ووضع بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار على مواجهتها وتجنب آثارها السلبية على اليمن.

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي سوف يعالجها هذا البحث يمكن صياغتها بالسؤال الرئيس: ما هي الأبعاد الديموغرافية للبطالة؟ ويمكن تحديد عدد من المشكلات الفرعية كما يأتي:

١- كم تبلغ نسبة البطالة في اليمن؟ وهل للنمو السكاني تأثير عليها؟ وكيف؟

٢- كيف تتأثر البطالة بالتركيب السكاني والهجرة؟

٣- ما هي أسباب البطالة؟ وما الآثار المترتبة على ارتفاعها؟

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات.

أهداف البحث:

تعد مشكلة البطالة بين السكان القادرين على العمل من أبرز ملامح التخلف في الدول النامية ومنها اليمن، ولهذا يجب أن تجذب البطالة انتباه جميع المتخصصين في جغرافية السكان باعتبارها لب المشكلات السكانية في هذه الدول، ويجب دراسة هذه المشكلة، وخاصة في ظل ظروف تفاقمها على كل المستويات، ويهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- ١) التعرف على مستوى البطالة في اليمن وتأثير النمو السكاني عليها.
- ٢) التعرف على كيفية تأثر البطالة بالتركيب السكاني والهجرة.
- ٣) التعرف على أسباب البطالة ، والآثار المترتبة على ارتفاعها .

فرضيات البحث:

بعد اطلاع الباحث على عدد من الدراسات المتعلقة بموضوع البطالة، ومن خلال معاشته للواقع اليمني، وضع الباحث الفرضيات الآتية:

- ١- أن هنالك علاقة بين خصائص السكان ومستوى البطالة في اليمن.
 - ٢- تتباين نسبة البطالة من محافظة إلى أخرى.
 - ٣- ترتفع البطالة في الحضر أكثر من الريف.
 - ٤- ترتفع البطالة بين الإناث أكثر من الذكور.
 - ٥- أن هنالك عوامل أدت إلى تلك المستويات التي تظهر بها البطالة في اليمن.
 - ٦- أن هنالك مجموعة من الآثار الناتجة عن البطالة.
- وتعطي الفرضيات السابقة بمجموعها حلاً مقنعاً ومقبولاً لتلك المشكلة.

مناهج الدراسة وأساليبها:

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث، والوصول إلى نتيجة علمية موضوعية مقبولة استخدم الباحث الأسلوب الوصفي جنباً إلى جنب مع الأسلوب الإحصائي، وزود البحث بمجموعة من الجداول والملاحق إضافةً إلى عدد من الخرائط والأشكال البيانية.

المبحث الأول: مفهوم البطالة وتطورها في اليمن

تعريف البطالة:

البطالة هي عبارة عن فائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور فيه.^(١) أي أن المتعطلين هم جزء من قوة العمل فهم قادرين على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه.^(٢)

وعلى ذلك فإنه إذا كانت قوة العمل تشتمل على (العمالة + البطالة)، فإنه يمكن تصور العمالة على أنها الجانب الإيجابي والفعال في القوى العاملة، في حين يمكن تصور البطالة على أنها الجانب السلبي والمعوق فيها.^(٣)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن المتعطلين يختلفون فيما بينهم بحسب حالة العمل قبل التعطل، وعلى أساس ذلك يمكن تقسيمهم إلى فئتين هما:

أ) الفئة الأولى: متعطلون سبق لهم العمل.

ب) الفئة الثانية: متعطلون لم يسبق لهم العمل.

وللتعرف على حالة العمل السابق للمتعطلين قبل التعطل بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤م فإن الجدول (١) والشكل (١) يوضحان الحقائق الآتية:

١) انخفضت نسبة من سبق لهم العمل من (٦٢.٨%) إلى (٢٣.٨%).

٢) ارتفعت نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل (المتعطلين الجدد) من (٣٧.٢%) إلى (٧٥.١%).

٣) شكل المتعطلون الجدد أكثر من ثلاثة أضعاف المتعطلين الذين سبق لهم العمل إذ بلغت النسبة (٧٥.١%) مقابل (٢٣.٨%).

جدول (١) المتعطّلون في اليمن ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤م

بحسب حالة العمل قبل التعطّل

البيان	١٩٩٩م		٢٠٠٤م	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
سبق لهم العمل	٢٩٥	٦٢.٨	١٦٤	٢٣.٨
لم يسبق لهم العمل	١٧٤	٣٧.٢	٥١٧	٧٥.١
عدد المتعطّلين	٤٦٩	١٠٠.٠	٦٨٩	١٠٠.٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- نتائج تعداد ٢٠٠٤م، الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ١٤١ و١٤٣

البحث عن عمل:

هنالك اختلاف بين الأفراد المتعطّلين حسب المدة التي أمضوها وهم يبحثون عن فرصة للعمل، وبالنظر إلى الملحق (١) يتضح ما يأتي:

(١) بلغت نسبة من مضى على تعطيلهم شهر فأقل (٣٢.٩%) من إجمالي المتعطلين، ونسبة الذكور هي الأعلى إذ بلغت (٣٣.٦%) مقابل (٢٩.٣%).

(٢) أن من مضى على تعطيلهم سنة فأكثر وصلت نسبتهم إلى (٢٥.٣%) من إجمالي المتعطلين، ويلاحظ أن نسبة الإناث هي الأعلى إذ بلغت (٣٢.٩%) مقابل (٢٣.٩%) من الذكور، وهذا يدل على تقلص فرص العمل لدى الإناث، كما يدل على تزايد عدد الدخالات إلى سوق العمل، وأن الذكور هم الأسرع في الحصول على العمل بسبب توافق معظم الأعمال الموجودة في السوق مع قدرات الذكور، واستعانة الذكور بالعديد من مكاتب ومؤسسات التشغيل.

تطور البطالة في اليمن:

يعد ارتفاع نسبة البطالة بين السكان في الدول النامية من أبرز ملامح التخلف فيها^(٤). وقد أدت الزيادة السكانية إلى تضاعف نسبة البطالة في هذه الدول إلى ٧ مرات خلال ٢٥ سنة ووصلت إلى (١٤.٧%) عام ١٩٨٦م.^(٥)

أما في الدول العربية فقد برزت هذه المشكلة منذ السبعينيات (الدول غير النفطية بالذات - حيث قدر حجم البطالة في تلك الحقبة بما معدله (٥-٦%) من إجمالي القوة العاملة، مع وجود بطالة مقنعة تزيد المشكلة تعقيداً^(٦) ثم تزايدت حتى بلغت مستويات مرتفعة تنذر بالخطر، إذ بلغ متوسطها (١٥%).^(٧) ولأن متوسط نسبة البطالة على مستوى العالم بلغ (٦.٢%) عام ٢٠٠٣م لذا فقد وُصف وضع البطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم.^(٨)

أما في اليمن فإن النسبة لا تختلف كثيراً عن ما هو موجود في الدول العربية، إذ يلاحظ من الجدول (٢) والشكل (٢) أنها بلغت (٥.٦%) عام ١٩٧٥م، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنه يمكن القول أنها لا تظهر الصورة الحقيقية للتخلف الذي تعاني منه اليمن في مختلف المجالات، والشيء المؤكد هو أن هذا الانخفاض

إنما يرجع إلى أن معظم اليمنيين القادرين على العمل كانوا يهاجرون إلى الدول النفطية لاسيما السعودية إضافةً إلى دول الخليج العربي الأخرى.

وعلى الرغم من أن الهجرة قد لعبت دوراً كبيراً في تخفيض نسبة البطالة في اليمن إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، إذ أن تيار الهجرة أخذ بالانخفاض في الثمانينيات مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من (٥.٦%) في عام ١٩٧٥م إلى (٨.٦%) في عام ١٩٨٦م، ومع تزايد عودة المهاجرين في التسعينيات من القرن العشرين ارتفعت نسبة البطالة في اليمن إلى (٩.٨%) في عام ١٩٩٤م، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى (١٣.٧%) بموجب مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م، وإلى (١٦.٢%) بموجب تعداد ٢٠٠٤م.

ويرى البعض أن وصول نسبة البطالة في اليمن إلى هذا المستوى إنما يرجع إلى عدد من العوامل وتتمثل بكل مما يأتي: (٩)

أ- ضعف الخبرة المهنية لدى هذه الفئة من السكان.

ب- فقدان التدريب المهني الذي يلبي احتياجات سوق العمل في المدن والبلدان المجاورة.

ج- غياب التخطيط السليم من قبل الدولة من أجل توفير العديد من فرص العمل.

د- غياب التكامل بين مخرجات التعليم بمختلف أنواعه واحتياجات سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب من خريجي التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي.

جدول (٢) تطور معدلات البطالة في اليمن بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٤م

السنة	نسبة البطالة
تعداد 1975	5.6
تعداد 1986	8.6
تعداد 1994	9.8
مسح القوى العاملة 1999	13.7
تعداد 2004	16.2

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

- الجهاز المركزي للتخطيط، الأوضاع السكانية في اليمن، ص ٢١

- كتاب الإحصاء السنوي ١٩٨٨، ص ٤٩

- النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث، ص ١١٤

المبحث الثاني: علاقة البطالة بالخصائص السكانية والديموغرافية

أولاً: البطالة والنمو السكاني:

يعد النمو السكاني أحد العوامل الأساسية التي تساعد على زيادة الطلب على العمل، وبالتالي يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات البطالة.

ولاشك في أن زيادة الطلب على العمل الناتج عن الزيادة الكبيرة في معدل النمو السكاني تحدث في كثير من الدول النامية خاصة إذا لم يرافق هذا النمو برامج كفوءة في التنمية، ويؤدي إلى عرقلة مشاريع تأمين فرص العمل لكل مواطن.^(١٠)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن اليمن تمر حالياً بمرحلة التحول الديموغرافي المرتبطة باستمرار ارتفاع معدلات الخصوبة وهبوط في معدلات الوفيات الناتج عن تحسن الأوضاع الصحية واستيراد التكنولوجيا الطبية الخاصة بالتطعيم والتي حافظت على الأطفال من الأمراض القاتلة، مما ترتب عليه ارتفاعاً كبيراً في معدل النمو السكاني الذي وصل بموجب تعداد ٢٠٠٤م إلى (٣%) سنوياً، وتبع ذلك تزايداً مطرداً في أعداد السكان الذين هم في سن العمل، وأصبح هنالك تركزاً كبيراً للبطالة بين صغار السن (١٥-٢٤).

وللتعرف على التطورات الخاصة بالمتعطلين والقوة العاملة والقوة البشرية في اليمن ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤م فإن الجدول (٣) والشكل (٣) يوضحان ذلك، ومنهما يمكن استخلاص الحقائق الآتية:^(١١)

(١) ارتفع حجم المتعطلين عن العمل من (٤٦٩ ألف) عام ١٩٩٩ إلى (٦٨٩ ألف) عام ٢٠٠٤م، وبلغ معدل النمو (٨.٠%) سنوياً.

(٢) ارتفع حجم القوة العاملة (١٥ سنة فأكثر) من (٣.٤ مليون) عام ١٩٩٩م إلى (٤.٢ مليون) عام ٢٠٠٤م ، وبلغ معدل النمو (٤.٣%).

(٣) ارتفع حجم القوة البشرية (٥١ سنة فأكثر) من (٨.٩ مليون) عام ١٩٩٩م إلى (١٠.٨ مليون) عام ٢٠٠٤م، وبلغ معدل النمو (٣.٩%).

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن التطورات السالفة الذكر ما هي إلا انعكاس لارتفاع معدل النمو السكاني في اليمن (٣%)، فهو يعد واحداً من أعلى المعدلات في العالم، إذ أنه أكبر من المتوسط العالمي (١.٦%)، والدول النامية (١.٩%)، والوطن العربي (٢.٧%).^(١٢)

جدول (٣) معدل نمو القوة البشرية في اليمن مابين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤

البيان	1999 (ألف نسمة)	2004 (ألف نسمة)	معدل النمو (%)
المتعطّلون	٤٦٩	٦٨٩	٨.٠
القوة العاملة	٣٤٣٣	٤٢٤٤	٤.٣
القوة البشرية	٨٩١٦	١٠٨١٨	٣.٩

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

- ١ - النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث، ص ١١١
- ٢ - النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثاني، ص ١٠٦

وينبغي الإشارة هنا إلى أن هناك من يرى أن أي انخفاض للنمو السكاني حالياً لن يتوافق معه تخفيض مقابل في القوة العاملة- بما في ذلك المتعطلين عن العمل- والسبب في ذلك يعود إلى أن القوة العاملة تتكون من الأفراد الذين ولدوا قبل هبوط النمو السكاني هبوطاً محسوساً. (١٣)

ثانياً: البطالة على مستوى الحضر والريف:

هناك اختلاف في نسبة البطالة بين الحضر والريف، ويرجع ذلك إلى تباين المتغيرات المؤثرة على هذه النسبة بحسب البيئة، وللتعرف على هذا التباين والاختلاف فإن الجدول (٤) والشكل (٤) يوضحان ذلك كما يأتي:

(١) ارتفاع نسبة البطالة في الحضر قياساً بالريف على كل المستويات، إذ بلغت للإجمالي (١٨.٨%) مقابل (١٤.٧%)، وللذكور (١٣.٦%) مقابل (١٢.٧%)، وللإناث (٤٥.٨%) مقابل (٣٣.٣%). وهذا الارتفاع في البطالة في الحضر يتفق مع ما هو موجود في الدول العربية، فمشكلة البطالة تعد واحدة من أكبر المشكلات التي تعاني منها المدن العربية، حيث أن نسبة البطالة في هذه المدن تعد من أعلى النسب على مستوى العالم. (١٤)

(٢) ارتفاع البطالة بين الإناث أكثر من الذكور سواء في الحضر أم في الريف إذ بلغت في الحضر (٤٥.٨%) مقابل (١٣.٦%)، وفي الريف (٣٣.٣%) مقابل (١٢.٧%).

جدول (٤) توزيع البطالة في حضر وريف اليمن لعام ٢٠٠٤م

البيان	ذكور	إناث	إجمالي
الحضر	١٣.٦	٤٥.٨	١٨.٨
الريف	١٢.٧	٣٣.٣	١٤.٧

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٢)

ثالثاً: البطالة على مستوى المحافظات:

لاشك في أن المحافظات تختلف فيما بينها من حيث معدل النمو السكاني، والمستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي، وهذه العوامل وغيرها هي التي تجعل من مستوى البطالة مرتفعاً في هذه المحافظة ومنخفضاً في تلك، وللتعرف على نسبة البطالة على مستوى محافظات اليمن فإن الملحق (٣) والخارطة (١) يوضحان ذلك، وبموجبهما يمكن تقسيم المحافظات إلى ثلاثة مستويات هي كما يأتي:

(١) **المستوى الأول:** يضم المحافظات التي يصل حجم المتعطلين في كل منها إلى أكثر من (٣٠ ألف متعطل)، وتمثله خمس محافظات هي تعز، إب، عدن، الحديدة، أمانة العاصمة، وتبلغ نسبها من إجمالي المتعطلين في اليمن (١٤.١%)، (٨.٥%)، (٧.٨%)، (٧.٦%)، (٧.٦%) على التوالي، ويرجع احتلال هذه المحافظات للمراتب الأولى إلى كون محافظتي تعز وإب من أكثر محافظات اليمن من حيث الكثافة السكانية، وتعانيان من الفقر ونُدرة الموارد والخدمات والوظائف، ولذلك ترتفع فيهما نسبة المتعطلين، أما الحديدة فهي المحافظة الثالثة بعد محافظتي تعز وإب من حيث عدد السكان في تعداد ١٩٩٤م، والثانية بعد محافظة تعز في تعداد ٢٠٠٤م، كما أنها مدينة صناعية، وميناء اليمن الثاني بعد ميناء عدن، أما مدينة صنعاء (الأمانة) فهي العاصمة السياسية، ومدينة عدن هي العاصمة الاقتصادية والتجارية، وبناءً على ذلك فإن المحافظات الثلاث (الحديدة، صنعاء، عدن) تعد مناطق جذب للمهاجرين الباحثين عن عمل حتى صار سوق العمل في هذه المدن غير قادر على استيعابهم مما أدى إلى تحول معظمهم إلى متعطلين عن العمل.

(٢) **المستوى الثاني:** يضم المحافظات التي يصل حجم المتعطلين في كل منها ما بين (٢٠ ألف إلى أقل من ٣٠ ألف)، ويتمثل بسبع محافظات هي: لحج، حجة، صنعاء، ذمار، حضرموت، شبوة، عمران، إذ بلغت نسبها من إجمالي المتعطلين في اليمن (٦.١%)، (٥.٩%)، (٥.٣%)، (٥.٢%)، (٥.١%)، (٤.٨%)، (٤.٧%)، في كل منها على التوالي.

(٣) **المستوى الثالث:** يضم المحافظات التي يصل حجم المتعطلين في كل منها ما بين (١٠ ألف إلى أقل من ٢٠ ألف متعطل) ويتمثل هذا بثمان محافظات هي: البيضاء، المحويت، أبين، الجوف، صعدة، مأرب، الضالع، المهرة، إذ بلغت نسبها من إجمالي المتعطلين في اليمن (٣.١%)، (٢.٨%)، (٢.٨%)، (٢.٥%)،

(٢.٤%)، (٢.٠%)، (١.٣%)، (٠.٤%) على التوالي، ويرجع انخفاض حجم المتعطلين في هذه المحافظات إلى كونها محافظات صغيرة.

رابعاً: البطالة حسب التركيب النوعي:

لاشك في أن هنالك تبايناً في نسب البطالة بين الذكور والإناث في اليمن، وغالباً ما تكون النسبة أعلى بين الإناث، وللتعرف على اختلافات هذه النسب فإن الجدول (٥) والشكل (٥) يوضحان ذلك، ومنهما يتضح ما يأتي:

- (١) ارتفعت نسبة البطالة بين الذكور من (١٢.٥%) إلى (١٣.٠%).
- (٢) ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث من (٢٥.٤%) إلى (٣٩.٦%).
- (٣) ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث قياساً بالذكور إذ بلغت (٢٥.٤%) مقابل (١٢.٥%) عام ١٩٩٩م، و(٣٩.٦%) مقابل (١٣.٠%) عام ٢٠٠٤م.

جدول (٥) البطالة بحسب الجنس لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤م

الجنس	مسح القوى العاملة ١٩٩٩	تعداد ٢٠٠٤
ذكور	١٢.٥	١٣.٠
إناث	٢٥.٤	٣٩.٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٢)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث لا يقتصر على اليمن فحسب بل يتفق مع ما هو موجود في جميع مناطق العالم التي تتوفر عنها بيانات، إذ ظهر في عام ١٩٩٧م أن نسبة البطالة بين الإناث أعلى من النسبة بين الذكور.^(١٥)

ولاشك في أن هذا التوافق في ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث يكون أكثر مع ما هو موجود في الدول العربية، إذ يلاحظ أنه على الرغم من أن البطالة تعد ظاهرة عامة في سوق العمل العربي إلا أن وقع هذه الظاهرة أكثر حدة على النساء من الرجال، إذ أن معدلات البطالة بين النساء ارتفعت من (١٧%) في عام ١٩٧٧م إلى ما يزيد على (٢٥%) في عام ٢٠٠٥م حين تبلغ في المتوسط العام للرجال والنساء حوالي (٩%). ويرجع ارتفاع البطالة بين الإناث في العالم العربي بما في ذلك اليمن إلى أن معظم أصحاب الأعمال حتى في بعض الأماكن الحكومية يفضلون توظيف الرجال أكثر من النساء بسبب ظروف النساء الخاصة بالإجازات والرضاعة وغيرها، وبسبب هذا فإن تأثير البطالة على المرأة العربية أكثر منه على الرجال.^(١٦)

خامساً: البطالة حسب التركيب العمري:

يُعد التركيب العمري للسكان من الأمور المهمة للتعرف على حجم القوى العاملة والمشاركة الاقتصادية للذكور والإناث في الأعمار المختلفة. (١٧)

ولاشك في أن نسب البطالة تكون غير متجانسة بحسب الفئات العمرية، إذ يلاحظ أنها ترتفع في فئات عمرية وتنخفض في أخرى، ومعرفة هذا التباين في توزيع البطالة بحسب العمر ضروري جداً، إذ أنه إذا كانت البطالة أشد وطأة على ذوي الأعمار الكبيرة فإنه لن يجدي في امتصاصهم خلق وظائف لا يصلح لشغلها إلا الشباب، ولا يجدي فيها دعوة الكبار إلى التدريب على مهن جديدة. (١٨)

وجدير بالإشارة هنا إلى أن البطالة غالباً ما تكون مرتفعة جداً في الأعمار المبكرة (١٥ - ١٩) و (٢٠ - ٢٤) حيث تصل إلى ضعف الإجمالي أو أكثر، وما يلبث منحنى البطالة العمري أن ينخفض بشدة مع التقدم في العمر ليصل إلى أدناه في فئات السن (٤٠ - ٤٩) و (٥٠ - ٥٩) حيث يكون الذكور من ضمن العاملين، أما بعد الستين فتتدنى النسبة لتقترب من الصفر.

أما في اليمن فإن نسبة البطالة بحسب العمر تتطابق مع النمط السابق ذكره، ويمكن التعرف على ذلك من قراءة الملحق (٤) الذي يتضح منه ما يأتي:

١) ارتفاع نسب البطالة في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) إذ وصلت إلى أكثر من (٢/١) إجمالي المتعطلين في اليمن (٥٢.٩%)، وهذا يعني أن البطالة في سوق العمل اليمني متفشية بصورة أساسية بين الشباب، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- الظروف الاقتصادية الصعبة التي أجبرت كثيراً من الأسر اليمنية إلى زج أبنائها إلى سوق العمل في سن مبكرة وتركهم الدراسة.

- عدم قدرة الاقتصاد اليمني على توفير وظائف كافية لمقابلة الزيادة السريعة في العرض من العمالة الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السكاني.

- أن مخرجات التعليم الثانوي والعالي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

٢) تنخفض نسبة البطالة في الفئة العمرية الثانية (٢٥-٣٤) إلى أقل من النصف عما هي عليه في الفئة العمرية الأولى إذ تضم (٢٤.٩%) من إجمالي المتعطلين في اليمن.

٣) تنخفض النسبة أكثر فأكثر كلما زاد العمر إذ تبلغ (١١.٢%) للفئة الثالثة، و(٦.٩%) للفئة الرابعة، ثم (٤.٢%) للأعمار (٥٥ سنة فأكثر).

٤) ينطبق هذا الانخفاض السابق ذكره لنسب البطالة بحسب العمر على مستوى كل من الذكور والإناث والحضر والريف والإجمالي.

٥) ارتفاع نسبة البطالة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤م للفئة الأولى (١٥-٢٤) من (٤٨.٤%) إلى (٥٢.٩%) ويرجع هذا الارتفاع إلى الأسباب السابقة الذكر، والملاحظ هنا أن هذه النسبة في اليمن (٥٢.٩%) قد تجاوزت كثيراً متوسط النسبة في الوطن العربي التي وصلت في عام ٢٠٠٥م إلى (٣٠%).^(١٩)

سادساً: البطالة حسب التركيب التعليمي:

لاشك في أن البطالة تختلف بحسب التركيب التعليمي، وللتعرف على نسب البطالة بحسب الحالة التعليمية في اليمن فإن الملحق (٥) يوضح ذلك، ومنه يتضح ما يأتي:

١) ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين قياساً بالأميين إذ بلغت (٤٤.٦%) مقابل (٣٠.٤%).

٢) ارتفاع نسبة البطالة بين الأميين من (٣٠.٣%) إلى (٣٠.٤%).

٣) ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين من (٣٩.٠%) إلى (٤٤.٦%)، ويرجع سبب ارتفاع البطالة بين المتعلمين إلى ما يأتي:^(٢٠)

- العزوف عن التوجه نحو التعليم المهني حيث يظهر التضخم والترهل في أعداد من يخوضون في التعليم الأكاديمي والكلليات الإنسانية.

- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص الخريجين بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينة تفوق الحاجة لهم بعد التخرج.

- رفض الخريجين العمل في مهن وأعمال لا اعتقادهم أنها لا تلائمهم وأنها أدنى منهم مستوى.

- سوء توزيع الخريجين أحياناً أو توزيعهم عشوائياً على قنوات ليست لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه، وهذا يخالف سياسة (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب) وهذا ناتج عن سوء فهم أو سوء تخطيط أو عدم توفر المشاريع التي يعملون بها.

- على الرغم من أن ضمان العمل للخريجين في القطاع العام قد انتهى، فما زالت جاذبية العمل في القطاع العام تضطلع بدور هام في تشكيل توقعات الباحثين عن العمل. وقد يكون هذا هو السبب وراء قدر كبير من البطالة الحاصلة بين الخريجين الجدد. (٢١)

٤) تزيد نسبة البطالة بين الإناث المتعلّمات قياساً بالذكور إذ بلغت (٤٤.٩%) مقابل (٤٤.٥%) وهذا يعني أن هنالك تزايداً في إقبال المرأة على التعليم، وبنفس الوقت يظهر أن فرص توظيف المرأة في اليمن محدودة.

٥) ارتفاع نسبة البطالة بين الأميين في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت (٤١.٤%) مقابل (١٦.٤%)، وذلك لأن البحث عن عمل في الريف لا يحتاج إلى مؤهلات.

٦) ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين في الحضر إذ بلغت (٥٩.٣%) مقابل (٣٢.٣%)، وذلك لأن معظم الأعمال في الحضر تتطلب مؤهلات علمية.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن مؤشر درجة التوافق بين تخصص الموظف والوظيفة لعام ٢٠٠٠م يرتفع بشكل هائل في اليمن، إذ بلغت نسبة الذين يعملون خارج تخصصهم

من خريجي الجامعات نحو (٧١%)، بينما هي (٣٥%) في مصر، و(١٠%) في الأردن. (٢٢)

سابعاً: البطالة حسب التركيب الزواجي:

لاشك في أن البطالة تختلف بحسب الحالة الزواجية، فهي ترتفع عند بعض الحالات وتنخفض عند بعضها الأخرى، وللتعرف على أوضاع البطالة في اليمن فإن الجدول (٦) والشكل (٦) يوضحان ذلك، ومنهما يتضح ما يأتي:

(١) أن أكثر من (٢/١) المتعطلين هم من العزاب إذ بلغت نسبتهم (٥٢.٩%)، ويرجع السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى أن أغلبية العزاب يدخلون سوق العمل لأول مرة، وبالتالي فهم يؤجلون الزواج حتى يحصلون على عمل، ويلاحظ أن نسبة البطالة بين الذكور هي الأعلى قياساً بالإناث إذ بلغت (٥٤.٤%) مقابل (٤٩.١%) ويرجع ذلك إلى أن الباحثين عن العمل من الذكور يكون أكثر لأنهم يؤسسون لمرحلة الزواج، أما الأنثى فليست مطالبة بتأسيس بيت ولا تحتاج لتجميع تكاليف الزواج، وليست بحاجة إلى توفير النفقة على البيت بعد الزواج، وهي مقيمة في بيت أبيها، وهذا يعني أن حاجة المرأة للبحث عن عمل ليست ملحة مثل الرجل.

(٢) ارتفاع البطالة بين المطلقات والأرامل قياساً بالذكور إذ بلغت النسبة للمطلقات (٣.١%) مقابل (٠.٩%)، وللمترملات (٣.٩%) مقابل (٠.٦%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى أن المرأة تضطر للبحث عن عمل بعد أن تفقد المعيل بالطلاق أو الوفاة، أما الذكور فتكون نسبتهم منخفضة لأنهم أسرع في إعادة الزواج بعد الطلاق أو الترمل.

(٣) ارتفاع نسبة البطالة بين العزاب في الحضر قياساً بالريف إذ بلغت (٦٠.٢%) مقابل (٤٧.١%)، ويرجع ذلك إلى أن المناطق الحضرية هي الملجأ لكل الباحثين

عن عمل وخاصة من الشباب غير المتزوجين والذين يهاجرون إلى هذه المدن من المناطق الريفية، وهذا يعني أن الأولى تستقبل الباحثين عن عمل - حتى وإن كانت فرص العمل غير متوفرة- بينما الثانية هي طاردة لهم.

(٤) ارتفاع نسبة بطالة المتزوجين في المناطق الريفية قياساً بالحضر إذ بلغت (٤٩.٧%) مقابل (٣٥.٤%) ويرجع ذلك إلى أن تكاليف المعيشة في الريف تكون خفيفة قياساً بالمدينة إضافة إلى ما يتميز به سكان الريف من ترابط أسري وتكافل اجتماعي، بينما يحتاج العيش في المدينة إلى مبالغ كبيرة لا يقدر عليها المتعطّل.

(٥) انخفاض نسب البطالة بين المطلّقين والأرامل في الريف قياساً بالحضر إذ بلغت النسبة للمطلّقين (١.٣%) مقابل (١.٩%)، وللأرامل (١.٥%) مقابل (١.٦%) ويرجع ذلك إلى أن معظم المطلّقين والأرامل في الريف هم من الإناث، أما الذكور فإنهم يعيدون الزواج سريعاً بعد الطلاق أو الترمّل أو يهاجرون من الريف إلى المدن اليمينية أو إلى خارج الوطن، ولذلك تظهر النسب منخفضة في الريف.

جدول (٦) المتعطّلون عن العمل بحسب الحالة الزوجية، تعداد ٢٠٠٤م

الحالة الزوجية	ذكور	إناث	حضر	ريف	إجمالي
عزاب	٥٤.٤	٤٩.١	٦٠.٢	٤٧.١	٥٢.٩
متزوجين	٤٣.٥	٤٣.٣	٣٥.٤	٤٩.٧	٤٣.٤
مطلّقين	٠.٩	٣.١	١.٩	١.٣	١.٥
أرامل	٠.٦	٣.٩	١.٦	١.٥	١.٦
غير مبين	٠.٦	٠.٦	٠.٩	٠.٤	٠.٦
الإجمالي (%)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المتعطّلون (بالآلاف)	٤٨٥	٢٠٤	٣٠٢	٣٨٧	٦٨٩

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- نتائج تعداد ٢٠٠٤م، الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ٢٥٦

ثامناً: البطالة والنشاط الاقتصادي السابق للمتعطلين قبل التعطل:

فيما يتعلق بتوزيع من كان يعمل سابقاً بحسب النشاط الاقتصادي الذي كان يعمل به هؤلاء، فيظهر من الملحق (٦) الحقائق الآتية:

(١) أن (٢٤.٣%) من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في قطاع الزراعة والصيد البري والحراجه، ويرجع سبب ارتفاع النسبة في هذا القطاع إلى كون الزراعة هي الحرفة السائدة في اليمن.

(٢) جاءت نسبة من كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات (التشييد والبناء) في المرتبة الثانية إذ بلغت (٢٢.٩%)، وربما يرجع هذا الارتفاع إلى أن قطاع الإنشاءات يوصف بأنه من أكثر القطاعات الاقتصادية مرونة وأسرعها تجاوباً مع تقلبات سوق العمل. (٢٣)

(٣) شكلت التجارة المرتبة الثالثة التي كان يعمل فيها المتعطلين الذين سبق لهم العمل إذ بلغت النسبة (١٨.٦%)، ويلاحظ أن القطاعات الثلاثة- التي شكلت حوالي ثلثي عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل (٦٥.٨%) - هي من الأعمال التي لا تتطلب مؤهلات علمية وأغلب من يعمل بها هم من الأميين.

(٤) شكلت قطاعات الزراعة والبناء والتجارة بالنسبة للذكور المراتب الأولى والثانية والثالثة إذ بلغت نسبها (٢٤.٦%)، و(٢٤.٤%)، و(١٩.٣%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأعمال تتناسب مع الذكور، فأعمال البناء تحتاج إلى قوة

الرجال، أما التجارة فبحكم عادات وتقاليدها المجتمعية اليمنية لا يقوم بها إلا الرجال، أما الزراعة فيعمل بها الجنسين.

٥) أن قطاعات التعليم والزراعة والصناعات التحويلية شكلت بالنسبة للإناث المراتب الأولى والثانية والثالثة إذ بلغت نسبها (٢٢.٠%)، و(٢٠.٣%)، و(١١.٠%) على التوالي.

٦) أن قطاعات التجارة والبناء والصناعات التحويلية شكلت بالنسبة للخصر المراتب الأولى والثانية والثالثة إذ بلغت نسبها (٢٥.١%)، و(١٧.٩%)، و(١١.٠%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى كون مدن اليمن الحضرية أغلبها بالأصل مدن تجارية وأن الجزء الأساسي للصناعة في اليمن يقوم في المدن كما أن البناء والتشييد يتركز أيضا في المدن.

٧) أن قطاعات الزراعة والبناء والتجارة شكلت بالنسبة للريف المراتب الأولى والثانية والثالثة إذ بلغت نسبها (٣٥.٩%)، و(٢٥.٩%)، و(١٤.٨%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى كون هذه المهن لا تحتاج إلى مؤهلات علمية.

تاسعاً: البطالة والهجرة:

حظيت الهجرة بنصيب كبير من الدراسات الجغرافية والديموغرافية لكونها واحدة من أهم عناصر التغير السكاني، فهي تؤثر في حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمري والنوعي لسكان أي منطقة سواء كانت الهجرة منها أم إليها، وهي ترتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في نطاق البلاد المهاجر منها وإليها على حد سواء. (٢٤)

بناءً على ما سبق يلاحظ أن الهجرة تعد العنصر الثالث من عناصر التغير السكاني - بعد المواليد والوفيات - لذلك فهي المصدر الفعال والكامن القادر على إحداث التغير في حجم السكان. (٢٥) ويلاحظ أن هنالك علاقة تأثير وتأثر بين الهجرة والبطالة،

فالهجرة تعتبر من العمليات الديموغرافية التي تؤثر في القوة العاملة والبطالة. (٢٦) كما أن البطالة أو عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل في المناطق المستقبلية يؤثر تأثيراً شديداً على الهجرة الداخلية. (٢٧)

أ) البطالة والهجرة الخارجية:

يعد الشعب اليمني من أكثر الشعوب العربية في حركة الهجرة الدولية. (٢٨) ولذلك فإنه في الوقت الذي كانت فيه كثيراً من الدول العربية - غير النفطية - تعاني من الارتفاع الكبير في النمو السكاني وارتفاع البطالة، كانت اليمن تعيش في مأمن وذلك لأن تأثير الهجرة على النمو السكاني والبطالة في اليمن كان كبيراً فقد ازداد تيار الهجرة اليمنية زيادة هائلة في السبعينيات استجابةً لتضخم العوائد النفطية في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية. (٢٩) وأصبحت اليمن واحدة من أهم الدول المصدرة للقوى العاملة إلى الدول المجاورة، إذ بدأ تيار الهجرة اليمنية إلى هذه الدول في الخمسينيات والستينيات واستمر في التزايد حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وهكذا وجدت اليمن في الحل الخارجي للمشكلة السكانية البديل للحل الداخلي لها. (٣٠)

وجدير بالإشارة إلى أن هذا الحل لم يدم طويلاً إذ أن تيار الهجرة اليمنية إلى الخارج أخذ بالانخفاض في الثمانينيات، واشتد بشكل ملموس في التسعينيات من القرن العشرين وبالذات بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م إذ عاد إلى اليمن أكثر من (٧٥٠ ألف) مغترب من السعودية و(١٥٠ ألف) من الكويت. (٣١) كما أن النزاعات في القرن الأفريقي قد أدت إلى عودة حوالي (٢٠٠ ألف) مغترب، إضافةً إلى وجود عمالة وافدة تقدر بـ (٣٠ ألف عامل). (٣٢)

وقد أدت العودة المفاجئة للمهاجرين إلى حرمان اليمن من تحويلاتهم التي تقلصت من (١.٥ مليار) دولار عام ١٩٩٠م إلى (٣٤٧ مليون) دولار عام ١٩٩١م، ومما زاد من أثرها أن (١١%) فقط كانوا ممن يمتلكون مساكن، وأن (٥٦.٥%) من العائدين هم من الأطفال أي أنهم يحتاجون إلى مقاعد دراسية وخدمات صحية وغيرها من

الخدمات. (٣٣) وشكلت البطالة واحداً من أهم الآثار السلبية لهذه العودة، إذ بلغت (٣٠%) من إجمالي قوة العمل عام ١٩٩٠م وارتفعت إلى معدل يتراوح بين (٣٥-٤٠%) عام ١٩٩١م. (٣٤)

ب) البطالة والهجرة الداخلية:

أما الهجرة الداخلية فيلاحظ أنها تمثل أحد مكونات النمو السكاني في أقاليم الدولة، وترتبط بمجموعة من العوامل المتشابكة التي تعكس في النهاية عدم التوازن الإقليمي ومدى الخلل في توزيع الثروة بين الأقسام الإدارية داخل الدولة سواء على مستوى المحافظات أو على مستوى الحضر والريف. (٣٥)

أما بالنسبة لليمن فإن الهجرة الداخلية بدأت منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين متجهة من الريف إلى المدن الكبرى: صنعاء، عدن، تعز، الحديدة بصورة أساسية، بل أن الهجرة الداخلية بدأت تأخذ أهمية استثنائية بعد أحداث حرب الخليج العربي، إذ أن معظم المهاجرين العائدين قد توجهوا شطر المدن اليمنية الكبرى وعلى الأخص أمانة العاصمة صنعاء. (٣٦)

وللتعرف على حجم الهجرة الوافدة إلى كل محافظة سواء أكانت من الداخل أم من الخارج فإن الملحق (٧) والخارطة (٢) يوضحان ذلك ومنهما يلاحظ وجود ثلاثة مستويات تتمثل بما يأتي:

(١) المستوى الأول: ويتمثل في أربع محافظات تستقبل أكثر من ثلاثة أرباع حجم الهجرة (٧٧.٦%)، ويرجع ذلك إلى أنها تضم أكبر المدن اليمنية، وهذه المحافظات هي: أمانة العاصمة صنعاء، عدن، الحديدة، تعز، إذ بلغت نسبها من إجمالي حجم الهجرة الوافدة من الداخل والخارج (٤٨.٦%)، (١٠.٩%)، (١٠.٨%)، (٧.٣%) في كل منها على التوالي، واستقبلت أمانة العاصمة صنعاء لوحدها ما يقارب من نصف حجم الهجرة الوافدة (٤٨.٦%)، ولاشك في

أن معظم هؤلاء الوافدين لا يجدون عملاً ولا وظيفة وإنما يصبحون أرقاماً تضاف إلى المتعطلين مما يرفع من نسبة البطالة ويزيد من حجم السكان الذين يعانون من الفقر والجهل والمرض في هذه المحافظات.

(٢) المستوى الثاني: يضم هذا المستوى معظم المحافظات وتتراوح النسب فيها ما بين (١% إلى أقل من ٣%)، وهذه المحافظات بحسب الترتيب التنازلي هي: حضرموت، إب، صعدة، حجة، ذمار، صنعاء، لحج، عمران، أبين، مأرب، البيضاء، الضالع، شبوة.

(٣) المستوى الثالث: يضم هذا المستوى أربع محافظات وتبلغ النسب في كل منها أقل من (١%)، وتتمثل هذه المحافظات بكل من: المهرة، المحويت، الجوف، ريمة. وهكذا يتضح أن المدن الكبيرة مثل صنعاء، عدن، تعز، الحديدة هي التي يتجه إليها الباحثون عن فرص العمل، ولأنهم لا يجدون هذه الفرص لذا أصبحت هذه المحافظات تعاني من ارتفاع نسب المتعطلين.

المبحث الثالث: أسباب البطالة وآثارها

أولاً: أسباب البطالة:

من الواضح أن مشكلة البطالة تنتج عادةً من اختلال في سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب العرض والطلب، وقد تكون العوامل السكانية بأبعادها المختلفة السبب في ذلك سواء من ناحية الزيادة السريعة في النمو، أو من ناحية الهجرة الداخلية والخارجية، وقد تكون هناك من العوامل الأخرى ما يسهم في وجود هذه المشكلة واستمرارها. (٣٧) ويمكن ذكر مجموعة من الأسباب الهامة التي أدت إلى تزايد البطالة، ومن هذه الأسباب ما يأتي: (٣٨)

١- الارتفاع الكبير في معدل النمو السكاني.

- ٢- عدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- ٣- الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.
- ٤- عدم موازنة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل.
- ٥- انفتاح سوق العمل أمام العمالة الوافدة.
- ٦- عدم استعداد الشباب لممارسة العديد من الأعمال المهنية والحرفية التي هي دون الأعمال المكتبية والإدارية في الترتيب الوظيفي.
- ٧- سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة للاستثمار.
- ٨- انتشار الأمية وتدني المستوى التعليمي، وتخلف برامج التدريب.
- ٩- الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وإغراق السوق المحلي بمنتجات الدول الغنية ذات المميزات التنافسية، والتي بالضرورة ستقضي على الصناعة المحلية وبالتالي تزيد من أعداد المتعطلين وترفع معدلات البطالة أضعافاً عما هي عليه.
- ١٠- انتشار ظاهرة الفساد الإداري والوساطة والمحسوبية في تشغيل المتعطلين.
- ١١- تفاقم آثار الثورة العلمية التكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
- ١٢- يرى البعض أن تزايد مشاركة المرأة في الدول العربية كان سبباً هاماً لمعدلات البطالة المرتفعة في التسعينيات بسبب صغر سنهن (ما يقرب من ٧٥% من

النساء المتعطلات عن العمل هن نساء يسعين للحصول على العمل للمرة الأولى). (٣٩)

ثانياً: الآثار المترتبة على البطالة:

يعيش المتعطلين عالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم واستمرار تعطلهم لفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئاً ثقيلاً عليهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع.

ونتيجةً لارتفاع معدل النمو السكاني سجلت اليمن أعلى نسبة إعاقة عمرية بين دول الوطن العربي في الفترة بين (٢٠٠٠ و٢٠٠٧م) إذ بلغت (١٠٢%)، وهي أعلى من كل متوسطات الإعاقة العالمية، فهي في الدول المتقدمة (٥٦%)، والعالم (٦٣%)، والوطن العربي (٧٢%)، والبلدان النامية (٧٥%). (٤٠) كما أدى ارتفاع البطالة في اليمن إلى ارتفاع نسبة الإعاقة الاقتصادية الكلية إذ بلغت (٥٥٤) فرداً أي أن كل مشغل واحد يعيل حوالي (٥.٥ فرد) بما فيهم المعيل نفسه. (٤١)

وجدير بالإشارة أن الفقر الذي يعيشه سكان اليمن إنما هو انعكاس للبطالة، إذ يلاحظ أن (١٩%) من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام ١٩٩٢م

ثم ارتفعت النسبة إلى (٢٥%) عام ١٩٩٥م، وإلى (٢٧%) عام ١٩٩٨م، ثم إلى (٣٨%) عام ١٩٩٩م. (٤٢) وترتفع هذه النسبة إلى (٤١.٨%) عند الأخذ بمعايير الأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم، وهذه النسبة تعكس خطورة أوضاع ومعيشة ما يقارب من ٦.٩ مليون شخص يعانون من الفقر بأبعاده المختلفة. (٤٣)

وهكذا يلاحظ أن البطالة مكلفة بأشكال مختلفة للفرد والأسرة والمجتمع، فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها، وإنقاص أو إلغاء للدخل اللازم لإدامة الحياة وخصوصاً مع عدم وجود تعويضات بطالة الوقوع في الفقر أو تعميقه كما تقلص البطالة حصيلة ضرائب الدخل. (٤٤) وتنقسم آثار البطالة إلى:

أ- الآثار الاقتصادية:

تتطوي مشكلة البطالة على آثار اقتصادية جسيمة تتمثل بكل مما يأتي:

- أن وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل بدون عمل يعد بمثابة إهدار لأحد عناصر الإنتاج الهامة في المجتمع، وبالتالي خفض حجم الإنتاج المحتمل. فالبطالة تعني ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال ودون استثمار، ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد البشرية. (٤٥)
- أن تفشي البطالة يحرم خزينة الدولة من الإيرادات الضريبية المباشرة (ضرائب الدخل والأرباح) التي كان من الممكن جبايتها من المتعطلين عن العمل فيما لو كانوا يعملون.
- الإنفاق على التعليم دون الاستفادة من مخرجاته مما يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة وهدرًا للموارد البشرية والمالية من جهة أخرى.
- يترتب على انتشار البطالة بين المتزوجين حرمان أسر هؤلاء من مصدر الدخل الأساسي، وانعكاس ذلك سلباً على مستواها المعيشي والسكني والصحي والتعليمي، ويدفع بها باتجاه الفقر.
- أن وجود عدد كبير من المتعطلين يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأجور بفعل آلية العرض والطلب، وما يجره ذلك من تدني المستوى المعيشي للعاملين، ومستويات الادخار المحلية. (٤٦)

ب- الآثار الاجتماعية والنفسية:

تتمثل الآثار الاجتماعية والنفسية بكل مما يأتي: (٤٧)

١- الجريمة والانحراف : إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب أو الاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريد.

٢- التطرف والعنف: نجد أن البعض يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً، وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء.

٣- تعاطي المخدرات: يرى بعض المتعطلين أن الحل يكمن في تعاطي المخدرات للهروب من الواقع المر الذي هو فيه لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود عمل وبالتالي يصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.

٤- الشعور بعدم الانتماء أو ضعف روح المواطنة: هو شعور العاطل عن العمل بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنه لا يستطيع أن يحقق له مصدراً للعمل وبالتالي ينتمي إلى أي بلد آخر.

٥- الهجرة: بعض المتعطلين يجد أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل له.

٦- التفكك الأسري: والسبب الرئيس لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل، وبالتالي تحدث كل هذه الآثار السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

ج- الآثار السياسية:

لاشك في أن البطالة بعض الانعكاسات والنتائج السياسية، إذ أن هناك علاقة بين نسبة البطالة والاضطرابات السياسية في كثير من البلدان، فالمتعطلون من أكثر فئات الشعب إثارة للشغب والفوضى والاضطرابات والمصادمات السياسية، إلى جانب أن البطالة تؤدي إلى السخط الشعبي العام، ونتيجةً لذلك فإن مشكلة البطالة قد تصبح تهديداً لاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.^(٤٨)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بعد الانتهاء من المناقشة والتحليل لهذا البحث، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- ١) ارتفاع نسبة البطالة في اليمن من (١٣.٧%) في عام ١٩٩٩م إلى (١٦.٢%) في عام ٢٠٠٤م.
- ٢) ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث قياساً بالذكور إذ بلغت (٣٩.٦%) مقابل (٢٥.٤%) بموجب تعداد ٢٠٠٤م.
- ٣) ارتفاع نسبة البطالة في الحضر قياساً بالريف إذ بلغت (١٨.٨%) مقابل (١٤.٧%).
- ٤) ارتفاع نسبة المتعطلين الجدد قياساً بالذين سبق لهم العمل إذ بلغت (٧٥.١%) مقابل (٢٣.٨%).
- ٥) أن من مضى على تعطيلهم سنة فأكثر وصل إلى (٢٥.٣%) من إجمالي المتعطلين.
- ٦) بلغ معدل نمو المتعطلين عن العمل في اليمن (٨.٠%) سنوياً.
- ٧) تأتي محافظة تعز في المرتبة الأولى من حيث حجم البطالة إذ بلغت نسبتها (١٤.١%) من إجمالي المتعطلين في اليمن، ثم تأتي بعدها محافظات إب، عدن، الحديدة، أمانة العاصمة، إذ تبلغ نسبها (٨.٥%)، (٧.٨%)، (٧.٦%)، (٧.٦%) على التوالي، وأقل المحافظات هي الضالع والمهرة (١.٣%) و(٠.٤%) لكل منها على التوالي.
- ٨) ارتفاع نسبة البطالة في الفئة العمرية (١٥-٢٤) إذ وصلت إلى أكثر من (٢/١) إجمالي المتعطلين في اليمن (٥٢.٩%).

٩) ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين قياساً بالأميين إذ بلغت (٤٤.٦%) مقابل (٣٠.٤%).

١٠) ارتفاع نسبة المتعلمين العزاب قياساً بالمتزوجين إذ بلغت (٥٢.٩%) مقابل (٤٣.٤%).

١١) أن حوالي (٣/٢) المتعلمين الذين سبق لهم العمل (٦٥.٨%) كانوا يعملون في قطاعات الزراعة والبناء والتجارة بواقع (٢٤.٣%) و (٢٢.٩%) و (١٨.٦%) على التوالي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يضع مجموعة من التوصيات تتمثل بما يأتي:

- ١- إعادة هيكلة التخصصات العلمية على مستوى التعليم العالي ومعاهد وكليات التعليم التقني والفني بشكل منتظم وعلى نحو يستجيب للتغيرات في سوق العمل.
- ٢- تركيز جهود البحث والتطوير على المجالات ذات الأولوية التنموية والأكثر ارتباطاً باحتياجات السوق.
- ٣- وضع سياسات تحفيزية لإقامة المشروعات الإنتاجية سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي، وذلك حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة، وذلك من خلال تقديم بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية الجمركية لمثل هذه الاستثمارات.
- ٤- استحداث مناطق صناعية أو مجمعات صناعية في المدن التي تتميز بوفرة العمال.
- ٥- العمل على الحد من الزيادة السكانية السريعة.
- ٦- العمل على تنمية الريف للحد من الهجرة إلى المدن.
- ٧- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٨- التوسع في سياسات التدريب المهني والتقني وإعادة التدريب للمتطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم.
- ٩- التعرف على التجارب العربية والدولية الرائدة والناجحة في هذا المجال، وتطبيق ما يتلاءم منها مع الواقع اليمني .

١٠- تقديم إعانات شهرية للمتعطلين عن العمل حتى تتوفر لهم فرص العمل.

١١- قطع دابر الفساد والمحسوبية والوساطة في توزيع الوظائف الحكومية على الخريجين، والعمل على توزيعها بحسب تخصصاتهم العلمية.

الهوامش

- (١) العباس، بلقاسم، تحليل البطالة، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (٥٨)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ٢
- (٢) سمحة، موسى، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٩٥
- (٣) عبد الوهاب، سامح، البطالة في المجمع الحضري للقاهرة الكبرى، مجلة كلية الآداب، المجلد (٦٢)، العدد (٢)، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١
- (٤) المطري، السيد خالد، دراسات في سكان العالم الإسلامي، قسم الجغرافيا، جامعة الملك عبد العزيز، سبتمبر ١٩٨٤م، ص ٦٠٣
- (٥) صالح، سامية خضر، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل، الآثار، العلاج، وعلاقتها بالزيادة السكانية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢م، ص ١١
- (٦) حويتي، أحمد وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨م، ص ١٧
- (٧) البيلاوي، حازم، نظرة عامة حول سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي، ص ٢٢
- (٨) النيل، عبد المنعم محمد الطيب حمد، ظاهرة البطالة في الدول العربية، الواقع والأسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، الخرطوم، السودان، ص ١

٩) شجاع الدين، أحمد محمد، تأثير النمو السكاني على التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية، الباحث الجامعي، مجلة علمية- فصلية- محكمة، الجمهورية اليمنية، جامعة إب، العدد (٢٤)، مارس ٢٠١٠م، ص ٦٥

١٠) الأخرس، محمد صفوح، السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية، ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨م، ص ٢٥

١١) تم حساب معدل النمو باستخدام المعادلة التالية:

$$r = \left(\sqrt{\frac{Pt}{Po}} - 1 \right) \times 100$$

حيث أن:

r = معدل النمو السنوي للسكان

Pt = التعداد اللاحق

po = التعداد السابق

t = عدد السنوات بين التعدادين انظر

U.N, the Determinants and Consequences of Population trend New York, 1973, P.37

١٢) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي، ص ٩٨ و ٩٩

١٣) عمران، عبد الرحيم، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨م، ص ٣١٤

١٤) المالكي، سعود بن علي بن تركي، خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية- دراسة تطبيقية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم

- الدراسات الاجتماعية، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص ٢
- (١٥) علي، يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية (دراسة السكان)، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ٢٠١٠م، ص ٣٩٧
- (١٦) النيل، عبد المنعم محمد الطيب حمد، ظاهرة البطالة في الدول العربية، الواقع والأسباب وآليات المعالجة، مصدر سبق ذكره، ص ٤
- (١٧) سمحة، موسى، أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية، توقعات المستقبل والحاجات الأساسية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد الثالث+الرابع، ٢٠١١م، ص ٥٢٠
- (١٨) فراج، عبد المجيد، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٦١
- (١٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٩م، ص ٢٠
- (٢٠) الهاشمي، حميد، عندما يكون التعليم سبباً في البطالة، بحث في مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي، نشر الكترونياً في ٢٠٠٣م، ص ٨
- (٢١) جاردنر، إدوارد، وآخرون، النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات توفير فرص العمل، دائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي، ص ٢٠٢
- (٢٢) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥

(٢٣) السرياني، محمد محمود، البطالة في الأردن، قسم الجغرافيا ، جامعة اليرموك، اريد، الأردن، ص٢٨

(٢٤) المخلافي، محمد علي عثمان أسعد، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ٢٠٠٣م، ص٨٢

(٢٥) خليفة، إبراهيم، علم الاجتماع والسكان، الدلالات الأمنية للتركيب السكاني، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص٦٥

(٢٦) أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، ط٤، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص٥٨٥

(٢٧) الزعبي، عبد الله عبد العزيز، التعداد السكاني لليمن في عام ١٩٩٤م، النشرة السكانية، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، العدد (٤٥)، ١٩٩٧م، ص٦٧

(٢٨) أبو عيانة، محمد، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٤

(٢٩) فرجاني، نادر، ((تصدير قوة العمل والتنمية: حالة اليمن))، المستقبل العربي، العدد (٣٥)، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٨٨-١٠٦

(٣٠) الراوي، منصور، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، جامعة بغداد، ١٩٩١م، ص١٤٠

(٣١) السعدون، أسعد حمود، تقييم آثار ظاهرة عودة قوة العمل المهاجرة على اقتصاديات الجمهورية اليمنية، الخليج العربي، مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، المجلد السادس والعشرون، العدد (١-٢)، العراق، ١٩٩٤م، ص٥٧

(٣٢) ناصر، جمال ناصر علي، الهجرة وتأثيرها على البطالة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، أوراق يمانية، سلسلة دراسات تصدر كل شهرين، العدد (٢٣)، مايو ٢٠٠٣م، ص ١٩ و ٢٣

(٣٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٧ و ١٩

(٣٤) السعدون، أسعد حمود، تقييم آثار ظاهرة عودة قوة العمل المهاجرة على اقتصاديات الجمهورية اليمنية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧

(٣٥) أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٦

(٣٦) الزعبي، محمد أحمد، وأحمد محمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية - طبيعتها - أسبابها - نتائجها، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ٢٦ - ٢٩ أكتوبر ١٩٩١م، ص ١٤١

(٣٧) عبدالحليم، أنوار حافظ، مشاكل البطالة والإدمان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ٤٧

(٣٨) صالح، عبد الرزاق محمد، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٨م، ص ٨٦

(٣٩) بلبل، علي، النمو الاقتصادي والبطالة، شواهد من البلدان العربية (١٩٧٥ - ٢٠٠٠)، صندوق النقد العربي، ص ١٣٧

(٤٠) العيسوي، فايز محمد، الخصائص الديموجرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة (رؤية جغرافية)، ص ٧٣٣

- (٤١) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث: الخصائص الاقتصادية للسكان، صناعة، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ١١٨
- (٤٢) الشيباني، ياسين، الفقر والديمقراطية (الحالة اليمنية)، الثوابت، العدد (٣٢)، اليمن، صناعة، إبريل - يونيو ٢٠٠٣م، ص ١٣
- (٤٣) البشير، منصور علي، إستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، شؤون العصر، فصلية-علمية-محكمة-المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠)، يناير-يونيو ٢٠٠٣م، صناعة، ص ١٠٨
- (٤٤) وديع، محمد عدنان، البطالة وتحديات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ١
- (٤٥) حويتي، أحمد، وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥
- (٤٦) السرياني، محمد محمود، البطالة في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤
- (٤٧) صالح، عبد الرزاق محمد، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، الواقع والاحتساب، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧
- (٤٨) عبد الحليم، أنوار حافظ، مشاكل البطالة والإدمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧

قائمة المصادر والمراجع

- (١) أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، ط٤، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- (٢) الأخرس، محمد صفوح، السكان وقوة العمل وعناصر التنمية الاجتماعية، ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨م.
- (٣) البشير، منصور علي، إستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، شؤون العصر، فصلية-علمية-محكمة-المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠)، صنعاء، يناير-يونيو ٢٠٠٣م.
- (٤) بلبل، علي، النمو الاقتصادي والبطالة، شواهد من البلدان العربية (١٩٧٥-٢٠٠٠)، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي
- (٥) البيلالي، حازم، نظرة عامة حول سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي.
- (٦) جاردنر، إدوارد، وآخرون، النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات توفير فرص العمل، دائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي.
- (٧) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث: الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م.

٨) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثاني: الخصائص الديمغرافية للسكان، صنعاء، ٢٠٠٦ م

٩) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٩م.

١٠) الجهاز المركزي للتخطيط، الأوضاع السكانية في اليمن، دراسة تحليلية، ١٩٧٦م.

١١) الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨م.

١٢) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣م.

١٣) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٠م.

١٤) حويتي، أحمد وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨م.

<http://www.4shared.com/office/y-63IJm3/.htm>

١٥) خليفة، إبراهيم، علم الاجتماع والسكان، الدلالات الأمنية للتركيب السكاني، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

١٦) الراوي، منصور، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، جامعة بغداد، ١٩٩١م.

١٧) الزعبي، عبد الله عبد العزيز، التعداد السكاني لليمن في عام ١٩٩٤م، النشرة السكانية، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، العدد (٤٥)، ١٩٩٧م.

١٨) الزعبي، محمد أحمد، وأحمد محمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية - طبيعتها - أسبابها - نتائجها، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ٢٦ - ٢٩ أكتوبر ١٩٩١م.

١٩) السرياني، محمد محمود، البطالة في الأردن، قسم الجغرافيا، جامعة اليرموك، اريد، الأردن.

٢٠) السعدون، أسعد حمود، تقييم آثار ظاهرة عودة قوة العمل المهاجرة على اقتصاديات الجمهورية اليمنية، الخليج العربي، مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، المجلد السادس والعشرون، العدد (١-٢)، العراق، ١٩٩٤م.

٢١) سمحة، موسى، أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية، توقعات المستقبل والحاجات الأساسية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد الثالث+الرابع، ٢٠١١م.

٢٢) سمحة، موسى، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.

٢٣) شجاع الدين، أحمد محمد، تأثير النمو السكاني على التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية، الباحث الجامعي، مجلة علمية- فصلية- محكمة، العلوم والإنسانيات، الجمهورية اليمنية، جامعة إب، العدد (٢٤)، مارس ٢٠١٠م.

٢٤) الشيباني، ياسين، الفقر والديمقراطية (الحالة اليمنية)، الثابت، العدد (٣٢)، اليمن، صنعاء، إبريل- يونيو ٢٠٠٣م.

٢٥) صالح، سامية خضر، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل، الآثار، العلاج، وعلاقتها بالزيادة السكانية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.
http://www.4shared.com/office/nyECPHit/_.htm

٢٦) صالح، عبد الرزاق محمد، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، الواقع والاحتساب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٨م.

(٢٧) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رأس المال البشري وأسواق العمل العربية في عالم متغير، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صندوق النقد العربي.

(٢٨) العباس، بلقاسم، تحليل البطالة، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (٥٨)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، ديسمبر ٢٠٠٦م.

(٢٩) عبد الحليم، أنوار حافظ، مشاكل البطالة والإدمان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

(٣٠) عبد الوهاب، سامح، البطالة في المجمع الحضري للقاهرة الكبرى: عرض وتحليل، مجلة كلية الآداب، المجلد (٦٢)، العدد (٢)، جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٢م.

(٣١) علي، يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية (دراسة السكان)، ط ١، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ٢٠١٠م.

(٣٢) عمران، عبد الرحيم، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨م.

(٣٣) العيسوي، فايز محمد، الخصائص الديموجرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة (رؤية جغرافية)، ص ٧٣٣

<http://4geography.com/vb/showthread.php?t=1209>

(٣٤) فراج، عبد المجيد، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.

(٣٥) فرجاني، نادر، ((تصدير قوة العمل والتنمية: حالة اليمن))، المستقبل العربي، العدد (٣٥)، بيروت، ١٩٨٢م.

٣٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية ، العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٩م.

٣٧) المالكي، سعود بن علي بن تركي، خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية- دراسة تطبيقية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات الاجتماعية، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٧هـ.

٣٨) المخلافي، محمد علي عثمان أسعد، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ٢٠٠٣م.

٣٩) المطري، السيد خالد، دراسات في سكان العالم الإسلامي، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٤م.

٤٠) ناصر، جمال ناصر علي، الهجرة وتأثيرها على البطالة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، أوراق يمانية، العدد (٢٣)، مايو ٢٠٠٣م.

٤١) النيل، عبد المنعم محمد الطيب حمد، ظاهرة البطالة في الدول العربية، الواقع والأسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، الخرطوم، السودان.

www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7842.doc

٤٢) الهاشمي، حميد، عندما يكون التعليم سبباً في البطالة، بحث في مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي، نشر إلكترونياً في ديسمبر ٢٠٠٣م.

http://www.4shared.com/office/AvzFMhO4/__.htm

٤٣) وديع، محمد عدنان، البطالة وتحديات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. http://www.4shared.com/office/xMxPnZ1R/_online.htm

44) U.N, the Determinants and Consequences of Population trend New York, 1973

الملاحق

ملحق (١) المتعطلون حسب مدة البحث عن عمل، تعداد ٢٠٠٤م

مدة البحث عن عمل	ذكور	إناث	إجمالي
شهر فأقل	33.6	29.3	32.9
شهران	12.0	10.1	11.8
ثلاثة أشهر	7.7	6.5	7.6
أربعة أشهر	4.2	3.8	4.2
خمسة أشهر	4.5	3.7	4.4
ستة أشهر	3.5	3.4	3.5
سبعة أشهر	1.5	1.3	1.5
ثمانية أشهر	2.0	1.8	1.9
تسعة أشهر	1.4	1.2	1.3
عشرة أشهر	1.7	1.3	1.6
أحد عشر شهراً	0.9	0.7	0.9
سنة فأكثر	23.9	32.9	25.3
غير مبين	3.0	3.9	3.1
الإجمالي (%)	100.0	100.0	100.0
عدد المتعطلين (بالآلاف)	485	204	689

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث،

الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ٢٥٤

ملحق (٢) القوة العاملة في اليمن لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤م (بالآلاف)

البيان	الجنس	المتعطّلون	قوة العمل	السكان ١٥ سنة فأكثر	إجمالي السكان	نسبة البطالة (%)
مسح القوة العاملة 1999	ذكور	390	3122	4467	8832	12.5
	إناث	79	311	4449	8844	25.4
	إجمالي	469	3433	8916	17676	13.7
تعداد 2004	ذكور	485	3729	5452	10037	13.0
	إناث	204	515	5366	9649	39.6
	إجمالي	689	4244	10818	19686	16.2
الحضر	ذكور	183	1346	1842	3012	13.6
	إناث	119	260	1601	2626	45.8
	إجمالي	302	1606	3443	5638	18.8
الريف	ذكور	302	2383	3610	7025	12.7
	إناث	85	255	3765	7023	33.3
	إجمالي	387	2638	7375	14048	14.7

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في:

١ - النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث، ص ١١١ و ١٧١

٢ - كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٩م، صنعاء، يوليو ٢٠٠٠م، ص ٦

ملحق (٣) المتعطلون عن العمل بحسب المحافظات لعام ١٩٩٩م (**)

المحافظة	العدد	%	المحافظة	العدد	%
تعز	67628	14.1	شبوة	23051	4.8
إب	40797	8.5	عمران	22718	4.7
عدن	37581	7.8	البيضاء	14791	3.1
الحديدة	36764	7.6	المحويت	13600	2.8
الأمانة	36435	7.6	أبين	13393	2.8
لحج	29323	6.1	الجوف	11889	2.5
حجة	28533	5.9	صعدة	11478	2.4
صنعاء(*)	25475	5.3	مأرب	9611	2.0
ذمار	25066	5.2	الضالع	6483	1.3
حزموت	24521	5.1	المهرة	1710	0.4

(*) كانت محافظة ريمة جزءاً من محافظة صنعاء قبل إنشائها.

(**) لا يوجد توزيع للمتطلين بحسب المحافظات بموجب تعداد ٢٠٠٤م

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٠م، ص ٢٢٤

ملحق (٤) توزيع المتعطلين في اليمن بحسب العمر لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤م

تعداد 2004					مسح القوى العاملة ١٩٩٩	الفئات العمرية
ريف	حضر	إناث	ذكور	إجمالي		
49.8	56.9	54.6	52.2	52.9	48.4	24-15
24.4	25.5	27.7	23.7	24.9	25.9	34-25
12.5	9.4	11.2	11.1	11.2	14.2	44-35
8.3	5.0	4.6	7.8	6.9	7.6	54-45
5.0	3.2	1.8	5.1	4.2	3.9	+55
100	100	100	100	100	100	الإجمالي (%)
387	302	204	485	689	469	المتعطلون بالآلاف

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث: الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ٢٥٥
- كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣م، صنعاء، يونيو ٢٠٠٤م، ص ٧٤

ملحق (٥) المتعطلون في اليمن حسب المستوى التعليمي (%)

تعداد 2004					مسح القوى العاملة 1999	المستوى التعليمي
الريف	الحضر	الإناث	الذكور	الإجمالي		
41.4	16.4	36.5	27.8	30.4	30.3	أمي
26.0	23.1	18.2	27.4	24.7	30.7	يقرأ ويكتب
14.6	22.9	14.9	21.2	19.4	18.2	أساسي+دبلوم
15.8	28.2	22.7	19.6	20.5	16.7	ثانوي +دبلوم
1.9	8.2	7.3	3.7	4.7	4.1	جامعي فأعلى
32.3	59.3	44.9	44.5	44.6	39.0	أساسي فأعلى
0.4	0.2	0.4	0.3	0.3	-	غير مبين
100	100	100	100	100	100	الإجمالي (%)
387	302	204	485	689	469	المتعطلون (بالآلاف)

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث: الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ٤٦ و ٥٧

ملحق (٦) المتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	إجمالي	الحضر	الريف
الزراعة والصيد البري والحراجة	24.6	20.3	24.3	4.9	35.9
صيد الأسماك والأنشطة ذات الصلة	0.6	0.0	0.6	0.7	0.5
التحدين واستغلال المناجم والمحاجر	0.7	0.0	0.6	0.5	0.7
الصناعات التحويلية	6.7	11.0	7.0	11.0	4.6
الكهرباء والمياه والغاز	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3
الإنشاءات (التشييد والبناء)	24.4	1.9	22.9	17.9	25.9
تجارة الجملة والتجزئة وصيانة المركبات	19.3	9.3	18.6	25.1	14.8
الفنادق والمطاعم	3.3	1.1	3.1	3.4	3.0
النقل والتخزين والاتصالات	6.7	4.0	6.5	10.1	4.3
الوساطة المالية	0.2	0.5	0.3	0.6	0.0
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية الأخرى	1.2	1.1	1.2	2.3	0.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	4.9	5.4	5.0	8.2	3.0
التعليم	0.8	22.0	2.2	4.6	0.8
الصحة والعمل الاجتماعي	0.5	7.5	0.9	2.0	0.3
الخدمات الشخصية والاجتماعية والأخرى	1.6	3.2	1.7	2.9	1.0
الأسر الخاصة والأعمال المنزلية	0.4	5.7	0.8	1.5	0.3
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	0.1	0.4	0.1	0.2	0.0
غير مبين	3.7	6.2	3.8	3.5	4.0
الإجمالي (%)	100	100	100	100	100
المتعطلون (بالآلاف)	485	204	689	302	387

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث: الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ٢٦٤

جدول (٧) التوزيع العددي والنسبي للوافدين إلى المحافظات، تعداد ٢٠٠٤م

المحافظة	الوافدون من الداخل	الوافدون من الخارج	إجمالي الوافدين	النسبة (%)
الأمانة	883242	35053	918295	48.6
عدن	197559	9295	206854	10.9
الحديدة	199250	4533	203783	10.8
تعز	132691	5857	138548	7.3
حضرموت	48364	4199	52563	2.8
إب	38818	3531	42349	2.2
صعدة	33944	3045	36989	2.0
حجة	34628	1181	35809	1.9
ذمار	33075	3349	36424	1.9
صنعاء	27122	1039	28161	1.5
لحج	23104	5745	28849	1.5
عمران	25668	1504	27172	1.4
أبين	24628	714	25342	1.3
مأرب	21763	1367	23130	1.2
البيضاء	21064	1942	23006	1.2
الضالع	19725	1129	20854	1.1
شبو	17567	1770	19337	1.0
المهرة	10267	877	11144	0.6
المحويت	6094	873	6967	0.4
الجوف	2724	276	3000	0.2
ريمة	2203	592	2795	0.1
الإجمالي	1803500	87871	1891371	100

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثاني،

الخصائص الديموغرافية للسكان، صنعاء، ص ١٠٢ و ١٨٥